FIDU - Federazione Italiana Diritti Umani ETS
Italian Federation for Human Rights

IPHR International Partnership for Human Rights

دليل عملي

القمع العابر للحدود

فهم القمع العابر للحدود، وحماية حقوقك



دليل عملي للأشخاص الذين قد يتعرضون للتهديد أو الترهيب أو إساءة استخدام الأدوات القانونية أو الهجمات الرقمية أو الضغوط المرتبطة بجهات تابعة لدول أجنبية.

طبعة محدثة / أغسطس 2026

المحتويات

حول هذا الدليل 3

ما هو القمع العابر للحدود؟ 4

كيفية التعرّف على الأشكال المحتملة للقمع العابر للحدود 4

علامات الإنذار المبكر 5

1. الاستجابة للتهديدات أو الترهيب أو الهجمات الإلكترونية 6

2. التقدّم بطلب اللجوء في إيطاليا 7

توثيق حالتك 7

3. التوقيف أو طلب التسليم 8

جهات الاتصال الرئيسية والإطار القانوني 9

جهات الاتصال في حالات الطوارئ والإبلاغ 9

جهات الاتصال في حالات الطوارئ والإبلاغ 9

الثغرات الحالية في استجابة إيطاليا للقمع العابر للحدود 10

حول هذا الدليل

يوفّر هذا الدليل معلومات عملية للأشخاص الذين قد يتأثرون بالقمع العابر للحدود (TNR) في إيطاليا. ويهدف إلى المساعدة على التعرّف المبكر على هذه الممارسات، وتوثيقها بطرق أكثر أماناً، والوصول إلى الدعم المناسب على المستويات القانونية والرقمية والنفسية والاجتماعية والمؤسسية.

إخلاء المسؤولية

يقدّم هذا الدليل معلومات عامة وإرشادات عملية، ولا يُعدّ استشارة قانونية. إذا كنت تواجه تهديدات أو خطر الاعتقال أو طلباً لتسليمك إلى دولة أخرى أو هجمات رقمية أو مخاطر تتعلق بوضعك القانوني كطالب لجوء أو بوضع إقامتك، فعليك طلب المساعدة القانونية المتخصصة في أقرب وقت ممكن.

المنظمات

الشراكة الدولية من أجل حقوق الإنسان (IPHR)

IPHR هي منظمة غير حكومية مستقلة تأسست عام 2008. ولها حضور في بروكسل وكييف وتبليسي، وتعمل عن كثب مع مجموعات المجتمع المدني في أوروبا الشرقية وجنوب القوقاز وآسيا الوسطى لإثارة قضايا حقوق الإنسان على المستوى الدولي وتعزيز احترام حقوق المجتمعات المستضعفة. ومنذ عام 2014، توثّق IPHR الجرائم الفظيعة المرتكبة في سياق حرب روسيا على أوكرانيا، وتستخدم الأدلة التي جُمعت لأغراض المساءلة.

iphronline.org | IPHR@IPHRonline.org

الاتحاد الإيطالي لحقوق الإنسان – اللجنة الإيطالية لهلسنكي (FIDU)

FIDU هي منظمة مجتمع مدني غير ربحية تنشط منذ عام 1987، وتعمل على تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها استناداً إلى الصكوك الدولية، بما في ذلك الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ووثيقة هلسنكي الختامية. وتتخذ المنظمة من روما مقراً لها، وتمارس أنشطتها على المستويين الوطني والدولي، حيث ترصد انتهاكات حقوق الإنسان، وتعمل على رفع الوعي العام بها، وتدعو الدول إلى الوفاء بالتزاماتها في مجال حقوق الإنسان.

fidu.it | segreteria@fidu.it

ما هو القمع العابر للحدود؟

يشير القمع العابر للحدود (TNR) إلى إجراءات تتخذها الحكومات أو الجماعات المرتبطة بها لقمع أشخاص والسيطرة عليهم، مثل المعارضين والنشطاء والصحفيين أو الخصوم السياسيين، خارج حدودها الوطنية. وتهدف هذه الإجراءات إلى قمع حرية التعبير والنقد السياسي والعمل في مجال حقوق الإنسان في الخارج.

القمع العابر للحدود ليس سلسلة من الحوادث المعزولة. بل هو ظاهرة سياسية ومنهجية تجمع بين استخدام الأدوات القانونية والممارسات غير القانونية أو التي تبدو قانونية. ويتمثل هدفه الأساسي في دفع الأفراد والمجتمعات بأكملها إلى الرقابة الذاتية وتجميد نشاطها، وإسكاتهم، أو إجبارهم على العودة إلى بلدهم الأصلي.

قد يتعرض الأشخاص المستهدفون بالقمع العابر للحدود لانتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان، بما في ذلك التهديدات الجسدية والنفسية، والتدخل في الحياة الخاصة وانتهاك الخصوصية، وإساءة استخدام آليات التعاون الدولي في إنفاذ القانون مثل الإنتربول، والهجمات الإلكترونية، وخطر التسليم غير القانوني.

يتسم القمع العابر للحدود الوطنية (TNR) أيضاً بالتعمد في جعل ممارساته غير قابلة للتنبؤ، إذ لا تقتصر دائرة المستهدفين على الشخصيات البارزة، بل قد تشمل أفراد عائلاتهم وزملاءهم وأفراد مجتمعاتهم المحلية والصحفيين والنشطاء والمنتقدين الأقل ظهوراً. وتُعدّ هذه إحدى الوسائل التي يُنشر من خلالها الخوف في أوساط مجتمعات بأكملها.

كيفية التعرّف على الأشكال المحتملة للقمع العابر للحدود

قد تشير الحالات أدناه إلى أنك مستهدف. ولا تُعدّ أي علامة منفردة بالضرورة حاسمة، لكن تراكم العلامات، ولا سيما مع مرور الوقت، يشير إلى أن الوقت قد حان للاستعداد وطلب الدعم.

التهديدات الجسدية والترهيب

- اعتداءات أو هجمات أو تهديدات مباشرة من جانب موظفي الحكومة أو أفراد مرتبطين بهم، في إيطاليا أو عبر الحدود.

الاضطهاد القضائي وإساءة استخدام الآليات الدولية

- إساءة استخدام مذكرات التوقيف الدولية أو النشرات الحمراء للإنتربول أو التعميمات أو التنبيهات الأخرى لترهيب الأفراد أو توقيفهم أو احتجازهم أو طردهم.
- إقامة إجراءات جنائية ضدك غيابياً في بلدك الأصلي.

التهديدات الإلكترونية

- هجمات إلكترونية أو تصيّد احتيالي أو كشف بيانات شخصية (doxing) أو برامج تجسس أو أشكال أخرى من المراقبة الرقمية تهدف إلى جمع معلومات خاصة أو تعطيل أنشطتك أو بث الخوف.

التدخل في الحياة الخاصة

- مراقبة جسدية أو عبر الإنترنت، أو مضايقة، أو انتهاك للخصوصية من خلال مراقبة وسائل التواصل الاجتماعي أو أدوات الاتصال الأخرى.
- اتصالات أو اقترابات متكررة أو غير معتادة أو مريبة من أشخاص لا تعرفهم جيداً، بما في ذلك أفراد يدّعون وجود صلات مجتمعية أو مهنية أو إعلامية أو رسمية.

الضغط على أفراد الأسرة والمقرّبين

- تهديدات مباشرة أو غير مباشرة ضد أشخاص مقرّبين منك، في بلدك الأصلي أو في الخارج.

القيود على حرية التنقل

- إدراج الاسم على قوائم المراقبة أو اتخاذ تدابير أخرى تقيّد حرية التنقل، بما في ذلك سحب جواز السفر أو فرض حظر على السفر.

- رفض إصدار وثائق الهوية أو تجديدها، أو رفض الخدمات القنصلية أو خدمات التسجيل المدني.

الضغط الاقتصادي

- تجميد الحسابات المصرفية، أو حظر حملات جمع التبرعات عبر الإنترنت، أو اتخاذ الدولة تدابير تستهدف الأصول والموارد الاقتصادية، أو مصادرة الممتلكات في البلد الأصلي.

حالات إضافية لا ينبغي إغفالها

- الوصم: وصمك علناً بالإرهاب أو التطرف أو الإجرام من جانب سلطات بلدك الأصلي من أجل تبرير الاضطهاد وتقييد حقوقك في البلد المضيف.
- التشهير والمعلومات المضللة: حملات تشويه تهدف إلى الإضرار بسمعتك وتقويض مصداقيتك، بما في ذلك الهجمات القائمة على النوع الاجتماعي، والتهديدات ذات الطابع الجنسي، والتهديدات بكشف الميول أو الهويات LGBTQI+ قسراً.
- الضغط عبر المجتمع: قمع يُمارس من خلال شبكات الشتات، بما في ذلك العزل والترهيب وحملات التشويه داخل مجتمعك نفسه.
- الضغط المتعلق بالأطفال: رفض إصدار شهادات الميلاد أو اتخاذ إجراءات أخرى تؤثر في الهوية القانونية للأطفال أو وثائقهم أو وصولهم إلى الخدمات أو قدرتهم على السفر.
- التطبيع المتعمّد: قد تقدّم سلطات البلد الأصلي أفعالها على أنها أنشطة مشروعة لإنفاذ القانون، مما يجعل الضغط على النشطاء في الخارج يبدو مبرراً ومقبولاً.

علامات الإنذار المبكر

تتفاوت العلامات التحذيرية في شدّتها، بدءاً من المؤشرات غير المباشرة وصولاً إلى التهديدات الشخصية المباشرة. وقد لا تستدعي أي علامة بمفردها القلق، لكن تراكم هذه العلامات وتزايدها يشيران إلى ضرورة البدء في اتخاذ التدابير الاحترازية والاستعداد لمواجهة المخاطر المحتملة.

- علامات الإنذار البعيدة: ظهور ممارسات جديدة للقمع العابر للحدود في بلدان أو مجتمعات أخرى، ولا سيما عندما تتبنى الأنظمة السلطوية أساليب سبق أن استخدمها آخرون.
- علامات الإنذار القريبة: موجات جديدة من القمع أو تغييرات تشريعية في البلد الأصلي، أو حالات أُبلغ عنها حديثاً تتعلق بأفراد من مجتمعك في إيطاليا أو في أماكن أخرى.
- علامات الإنذار الشخصية المباشرة: تجميد حسابك المصرفي في البلد الأصلي، أو تلقيك رسالة تصيّد احتيالي، أو مواجهتك عقبات إدارية غير معتادة، أو اتصال شخص بك بشكل مفاجئ دون أن تفهم السبب.

تذكّر: قد تكون المرة الأولى حادثة معزولة. وقد تكون المرة الثانية مصادفة. أما المرة الثالثة فقد تشير إلى نمط متكرر.

قائمة التحقق للسلامة الفورية

- O إذا كنت في خطر فوري، فاتصل بالرقم 112.
- O اتصل بشخص تثق به وتجنب مواجهة المواقف عالية الخطورة دون دعم.
- O احتفظ بالأدلة، بما في ذلك الرسائل ورسائل البريد الإلكتروني ولقطات الشاشة والروابط وأرقام الهواتف والأسماء والتواريخ والمواقع.
- O لا تواجه مباشرة الأشخاص المشتبه في ارتكابهم الأفعال أو الأشخاص الذين قد يتصرفون نيابةً عنهم.
- O لا تشارك معلومات حساسة عبر قنوات غير آمنة.

- اتصل بمحامٍ متخصص أو منظمة موثوقة من منظمات المجتمع المدني.
- في حال وقوع حادث إلكتروني، اطلب دعماً في مجال الأمن الرقمي قبل حذف الرسائل أو إعادة ضبط الأجهزة أو توجيه اتهامات علنية.
- إذا تم توقيفك أو كنت خاضعاً لطلب تسليم، فلا توقّع أي شيء قبل التحدث إلى محامٍ.

1. الاستجابة للتهديدات أو الترهيب أو الهجمات الإلكترونية

إذا كنت تعتقد أنك مستهدف بالقمع العابر للحدود، فتصرف بسرعة لحماية نفسك وحقوقك. وهذه هي الخطوات الرئيسية التي ينبغي اتخاذها.

طلب الحماية

1. اتصل بمحامٍ متخصص في قانون الهجرة وحقوق الإنسان.
2. اتصل بمنظمة تحمي حقوق المهاجرين أو الرعايا الأجانب.
3. تقدّم بطلب للحصول على الحماية الدولية إذا كان ذلك مناسباً لوضعك (انظر القسم 2).
4. إذا كنت تتمتع بالفعل بوضع اللاجئ أو كنت مستفيداً بأي شكل آخر من الحماية الدولية، فأبلغ السلطات الإيطالية بأي تهديدات.
5. تجنب الاتصال بممثلي بلدك الأصلي ما لم تكن قد قيّمت المخاطر أولاً مع محامٍ أو منظمة موثوقة.
6. راجع أمنك الرقمي، بما في ذلك حسابات وسائل التواصل الاجتماعي وتطبيقات المراسلة والتخزين السحابي والأجهزة وكلمات المرور والمصادقة الثنائية.

الإبلاغ عن التهديد إلى السلطات الإيطالية

- سلطات إنفاذ القانون (الـQuestura/الشرطة الحكومية الإيطالية أو Carabinieri): أبلغ عن التهديدات أو الترهيب أو المضايقة أو غيرها من الحوادث ذات الصلة بسلامتك.
- النيابة العامة (Procura della Repubblica): قدّم بلاغاً أو شكوى جنائية (denuncia أو querela) إذا كنت تواجه تهديداً محدداً، ويفضّل أن يكون ذلك بمساعدة قانونية.
- في حوادث الأمن السيبراني، فكّر في الاتصال بوحدات الجرائم الإلكترونية المتخصصة التابعة للشرطة الحكومية الإيطالية (Polizia Postale)، ولا سيما في الحالات التي تنطوي على التصيّد الاحتيالي أو برامج التجسس أو اختراق الحسابات أو انتحال الهوية عبر الإنترنت أو كشف البيانات الشخصية (doxing) أو المطاردة الإلكترونية أو نشر صور حميمة أو معدّلة دون موافقة. وحيثما أمكن، اطلب المشورة القانونية أو دعم الأمن الرقمي قبل تقديم الأدلة، حتى يتم حفظ المعلومات ذات الصلة على النحو الصحيح.

الطعن في نشرة أو تعميم مسيء صادر عن الإنتربول

إذا كنت تعتقد أنك موضوع نشرة حمراء للإنتربول أو تعميم أو تنبيه آخر مرتبط بالإنتربول ويجري إساءة استخدامه، فاطلب المساعدة القانونية المتخصصة فوراً. قد تسيء الحكومات السلطوية استخدام آليات التعاون الشرطي الدولي لاستهداف المعارضين والنشطاء والصحفيين والخصوم السياسيين في الخارج. ويمكن لمحامٍ متخصص مساعدتك في تقييم ما إذا كان ينبغي تقديم طلب إلى لجنة مراقبة ملفات الإنتربول (CCF)، بما في ذلك طلب الوصول إلى البيانات التي تتم معالجتها في أنظمة الإنتربول أو تصحيحها أو حذفها.

الأثر النفسي-الاجتماعي

يمكن أن يسبب القمع العابر للحدود ضيقاً نفسياً مطولاً. ويُعد الخوف والعزلة والشعور بالذنب أو القلق بشأن أفراد الأسرة في الخارج من العواقب المعروفة للقمع العابر للحدود، وليست إخفاقات شخصية. وإذا كنت تعاني، ففكّر في التواصل مع شخص موثوق أو منظمة مجتمعية أو متخصص في الصحة النفسية.

2. التقدّم بطلب اللجوء في إيطاليا

إذا كنت مستهدفاً بالقمع العابر للحدود وتسعى إلى الحماية في إيطاليا، فيمكنك التقدّم بطلب لجوء. وقد يكون القمع العابر للحدود ذا صلة بطلب الحماية الدولية، ولا سيما عندما يثبت وجود خطر حقيقي من الاضطهاد أو الضرر الجسيم أو التعذيب أو المعاملة اللاإنسانية، أو إجراءات جنائية ذات دوافع سياسية، أو انتهاكات أخرى للحقوق عند العودة إلى البلد الأصلي.

1. الاتصال بمكتب الهجرة

- قدّم طلب اللجوء إلى مكتب الهجرة (Ufficio immigrazione) في الـQuestura في مدينتك.
- قدّم الطلب في أقرب وقت ممكن بعد الوصول، أو فور ظهور الخطر. فقد تجعل التأخيرات من الصعب شرح ظروفك الشخصية بوضوح والحصول على المساعدة القانونية.

2. استكمال الإجراءات الرسمية للطلب

- قدّم بياناتك الشخصية، وديانتك، وانتماءاتك السياسية، والأسباب التي دفعتك إلى مغادرة بلدك، مع الاستعانة بمترجم شفوي إذا لزم الأمر.
- سيتم جمع بياناتك البيومترية (بصمات الأصابع وصورة فوتوغرافية)، وسيتم الاحتفاظ بجواز سفرك.
- وثّق أي أدلة بحوزتك على القمع العابر للحدود، بما في ذلك الرسائل ورسائل البريد الإلكتروني ولقطات الشاشة والإجراءات القضائية والمراسلات الرسمية. وأحضرها معك حيثما أمكن.

3. بعد تقديم الطلب

- بمجرد تسجيل طلبك، ينبغي أن تتلقى وثائق تؤكد وضعك كطالب لجوء، ثم تصريح إقامة لطالبي اللجوء يسمح لك بالبقاء في إيطاليا أثناء دراسة طلبك.
- كقاعدة عامة، يجوز لطالبي اللجوء دخول سوق العمل بعد فترة الانتظار المنصوص عليها قانوناً، شريطة أن يظل الطلب قيد النظر. اسأل محامياً أو منظمة دعم أو السلطات المختصة لتأكيد القواعد المنطبقة على وضعك.

4. دراسة الطلب

- ستدرس اللجنة الإقليمية للاعتراف بالحماية الدولية طلبك.
- قد تُستدعى لإجراء مقابلة بحضور مترجم شفوي، لشرح الأسباب التي دفعتك إلى مغادرة بلدك والمخاطر التي قد تواجهها في حال عودتك إليه.
- يمكن وينبغي وصف القمع العابر للحدود بوضوح أثناء المقابلة، بما في ذلك الاضطهاد من جانب سلطات بلدك الأصلي من خلال الآليات القانونية، والضغط على أفراد الأسرة، أو الهجمات الإلكترونية.

5. القرار بشأن الطلب

- إذا تمت الموافقة على طلبك، فقد تحصل على وضع اللاجئ أو الحماية الفرعية أو الحماية الخاصة.
- إذا رُفض طلبك، فيمكنك الطعن في القرار أمام المحكمة المدنية المختصة.

توثيق حالتك

التوثيق مهم لطلب اللجوء ولسلامتك. لكنه قد ينطوي أيضاً على مخاطر. اجمع المعلومات بحذر، واطلب الدعم حيثما أمكن.

ما الذي ينبغي جمعه

- الرسائل، ورسائل البريد الإلكتروني، ولقطات الشاشة، والروابط، والبيانات الوصفية، والقرارات الإدارية، ووثائق المحكمة، والمراسلات الرسمية المرتبطة بالأشكال المحتملة للقمع العابر للحدود.

- التواريخ والأوقات والمنصات والمرسلين وأرقام الهواتف وأسماء المستخدمين وعناوين URL والمواقع وأسماء أي شهود.
- إفادات الأشخاص الذين شهدوا التهديدات أو الحوادث، حيث يكون جمعها آمناً.
- الملفات والرسائل الأصلية. لا تعدّل الملفات أو تقص لقطات الشاشة أو تحذف الرسائل الأصلية قبل طلب الدعم، فقد تكون البيانات الوصفية مهمة.
- التوثيق بسرية من خلال منظمة موثوقة، عندما يكون من شأن التوثيق العلني أن يشكّل مخاطر إضافية.

ما الذي ينبغي تجنبه

- لا تنشر معلومات عن حالتك قبل تقييم العواقب المحتملة.
- لا تتصل بسلطات بلدك الأصلي دون إعداد أو مشورة قانونية أو دعم.
- عند الاتصال بالسلطات الإيطالية، فكّر في القيام بذلك بمساعدة قانونية أو بدعم من منظمة موثوقة، ولا سيما إذا كانت الحالة تتضمن معلومات حساسة أو وضع الهجرة أو جهات تابعة لدولة أجنبية أو مخاطر على أفراد الأسرة في الخارج.
- لا تواجه مباشرة الأشخاص المشتبه في ارتكابهم الأفعال أو الأشخاص الذين قد يتصرفون نيابةً عنهم.
- لا تفترض أن المؤسسات، بما فيها السلطات الإيطالية، تفهم بالفعل القمع العابر للحدود. فقد تحتاج إلى شرح السياق الأوسع.
- لا تشارك معلومات حساسة عبر قنوات غير آمنة.

3. التوقيف أو طلب التسليم

إذا طلب بلدك الأصلي تسليمك، أو تم توقيفك لأسباب مرتبطة بالقمع العابر للحدود، فتصرف بسرعة باتباع الخطوات التالية.

لا توقّع أي شيء دون محامٍ

- إذا تم توقيفك، اطلب محامياً فوراً. لا توقّع أي وثيقة قبل استشارة مستشار قانوني. ولك الحق في الاستعانة بمحامٍ، بما في ذلك محامٍ تعيّنه المحكمة عند الضرورة.
- وجود محامٍ أمر أساسي للطعن في طلب تسليم غير قانوني أو تعسفي.

تقييم مشروعية الطلب

- يمكن الاعتراض على التسليم عندما توجد أسباب جوهرية للاعتقاد بأن الشخص سيواجه التعذيب أو المعاملة اللاإنسانية أو المهينة، أو الاضطهاد السياسي، أو إنكاراً صارخاً للعدالة، أو انتهاكات خطيرة أخرى للحقوق الأساسية في الدولة الطالبة.
- إذا كنت قد تقدمت بطلب لجوء أو كنت بالفعل مستفيداً من الحماية الدولية، فأبلغ محاميك فوراً. ويجب تقييم أي طلب تسليم في ضوء طلب الحماية الذي قدمته ووضعك والتزامات إيطاليا بعدم الإعادة القسرية.
- قد يشكل طلب التسليم المرتبط بالنشاط السياسي أو العضوية في حركة معارضة أو العمل الصحفي أو العمل في مجال حقوق الإنسان أو انتقاد الدولة الطالبة أسباباً ذات صلة للاعتراض على التسليم، ولا سيما عندما يبدو الطلب ذا دوافع سياسية أو تعسفياً.

الطعن في طلب التسليم

- إذا كان الطلب ذا دوافع سياسية، فيمكنك الطعن فيه بمساعدة محامٍ متخصص.
- ستقرر محكمة الاستئناف ما إذا كانت ستوافق على طلب التسليم أو ترفضه.
- إذا قضت محكمة الاستئناف بالموافقة على التسليم، فلديك الحق في الطعن أمام محكمة النقض.

جهات الاتصال الرئيسية والإطار القانوني

لا يوجد في إيطاليا حالياً تعريف قانوني محدد للقمع العابر للحدود ولا إطار مؤسسي مخصص له. وتعتمد الحماية على القانون الجنائي القائم، ونظام اللجوء والحماية الدولية، والضمانات العامة لحقوق الإنسان. ويمكن لمنظمات المجتمع المدني أن تشكل نقاط دخول مهمة للأشخاص الذين يسعون إلى الحصول على الدعم.

جهات الاتصال في حالات الطوارئ والإبلاغ

جهة الاتصال	الوظيفة
112	رقم الطوارئ الأوروبي الموحد: الشرطة، والكارابينييري، والإسعاف، والإطفاء.
113	الشرطة الحكومية الإيطالية.
118	خدمة الطوارئ الطبية.

المؤسسات الرئيسية للحوادث المتعلقة بالقمع العابر للحدود

المؤسسة	الدور ذي الصلة
الـQuestura / مراكز الشرطة المحلية (commissariati)	الإبلاغ عن التهديدات والمضايقة والترهيب. يجب تقديم طلبات اللجوء إلى مكتب الهجرة في الـQuestura.
قوات الكارابينييري الإيطالية	قوة عامة لإنفاذ القانون. ويمكن للكارابينييري تلقي البلاغات والشكاوى الجنائية (denunce وquerele) والتدخل في الحالات التي تنطوي على تهديدات أو ترهيب أو مضايقة أو اعتداء أو غيرها من الحالات ذات الصلة بالسلامة الشخصية.
DIGOS (ديغوس)	فرع متخصص من الشرطة الحكومية الإيطالية مسؤول عن الوقاية والتحقيقات المتعلقة بالتخريب والإرهاب والجرائم ذات الدوافع السياسية والتهديدات للنظام الديمقراطي. ويكون ذا صلة في حالات الاشتباه في تدخل دولة أجنبية.
الشرطة البريدية الإيطالية	فرع متخصص من الشرطة الحكومية الإيطالية مسؤول عن منع الجرائم الإلكترونية والتهديدات المرتكبة عبر الشبكات والأدوات الرقمية ومكافحتها. ويكون ذا صلة في الحالات التي تنطوي على التصيّد الاحتيالي أو برامج التجسس أو اختراق الحسابات أو انتحال الهوية عبر الإنترنت أو كشف البيانات الشخصية (doxing) أو غيرها من أشكال الإساءة الرقمية.
النيابة العامة (Procura della Repubblica)	قدّم بلاغاً أو شكوى جنائية (denuncia أو querela)، ويفضّل أن يكون ذلك بمساعدة قانونية.
المحكمة المدنية (Tribunale civile)	الطعن في قرار رفض طلب اللجوء.
محكمة الاستئناف (Corte d'Appello)	الطعن في طلب التسليم.
محكمة النقض (Corte di cassazione)	الطعن النهائي في إجراءات التسليم.

الثغرات الحالية في استجابة إيطاليا للقمع العابر للحدود

- لا يوجد تعريف قانوني للقمع العابر للحدود في القانون الإيطالي: فقد يتم التحقيق في الحوادث باعتبارها جرائم محددة، مثل التهديد أو المضايقة أو المطاردة، من دون الاعتراف بها كجزء من نمط منسق من القمع.

- لا توجد آلية تنسيق مخصصة بين الوزارات: فلا تملك أجهزة إنفاذ القانون والنيابات العامة وسلطات الهجرة ووزارة الخارجية بروتوكولاً مشتركاً لقضايا القمع العابر للحدود.

- لا توجد قناة إبلاغ تتمحور حول الضحايا: فلا توجد جهة واحدة مجهزة تحديداً للتعامل مع القمع العابر للحدود. وتساعد منظمات المجتمع المدني في سد هذه الفجوة من خلال دعم الضحايا، وتوثيق الأنماط المتكررة، وتيسير الإحالات إلى الخدمات المناسبة، وتعزيز الحوار مع المؤسسات.

- وعي مؤسسي محدود: قد لا يكون جميع أفراد الشرطة أو أعضاء النيابة العامة أو القضاة على دراية بالقمع العابر للحدود (TNR). ويمكن لمحامٍ أو منظمة من منظمات المجتمع المدني المساعدة في توضيح سياق قضيتك.


FIDU - Federazione Italiana
Diritti Umani ETS
Italian Federation for Human Rights


IPHR
International
Partnership
for Human Rights